الاقتصاد والأعمال

Issue No. 336 - December 2007

لبنان يطرح رخصتي نقّال لمدة 20 سنة

أطلق لبنان المزايدة العالمية لخصخصة الهاتف النقّال، ودعا "المجلس الأعلى للخصخصة" والهيئة المنظمة للاتصالات الشهر الماضي، كل المهتمين إلى المشاركة في هذه العملية، على أن تقدّم الطلبات في الأول من فبراير العام 2008، وأن تجرى المزايدة في 21 منه. وأوضح الأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة **زياد حايك** في مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الهيئة المنظّمة للاتصالات **د. كمال شحادة** أن المزايدة "ستؤدي إلى تملّك عقود المشتركين وبعض موجودات والتزامات كل من شبكتي النقّال اللتين تملكهما الدولة اللبنانية، بالتزامن مع منح ترخيصين لمدة 20 سنة، لبناء شبكة اتصالات نقّالة وتملّكها وتشغيلها". ولفت **حايك** إلى أن "مجموعتين ستعرضان للمزايدة، تتألف كل منهما من إحدى شبكتي النقال الحاليتين، مع ترخيص لمدة 20 سنة".

يشار إلى أن شركتي "أم تي سي تاتش – لبنان" و"فال – ديتي" تشغّلان الآن شركتي النقّال، بموجب اتفاقي إدارة لأربع سنوات ينتهي العمل بهما في يونيو 2008. وعلى الفائز في مزايدة كل من الشركتين تأسيس الشركة اللبنانية صاحبة الترخيص. وتحتفظ الشركة بثلثي رأس المال، في حين تحتفظ الدولة اللبنانية بالثلث الباقي. وتطرح الدولة اللبنانية الأسهم التي تملكها في كل من الشركتين صاحبتي الترخيص للبيع من خلال عرض اكتتاب أولي للجمهور في بورصة بيروت، بغضون سنة بعد تأسيس الشركة، ويُحصر الاكتتاب باللبنانيين.

وتحدث **د. شحادة** عن "وجود مناخ يسمح بمنافسة عادلة بين مقدمي خدمات الاتصالات، كما سيتم إنشاء شركة ثالثة السنة المقبلة، وتوقعاتنا أن تكون باسم اتصالات لبنان". وعن إطلاق الخصخصة من دون العودة إلى المجلس النيابي لإقرار قانون يجيزها، أوضح **د. شحادة** أن "القاعدة القانونية لعملية الخصخصة تتمثل في القانونين 228 و431 وهما واضحان جداً. ولفت إلى أن قانون المحاسبة العامة "يرعى عملية بيع موجودات الدولة اللبنانية وفيه آلية واضحة، كما في قانون الخصخصة، تطلب تقويم الموجودات وإجراء مزايدة، وهذا ما يحصل".

وأضاف **د. شحادة** أن سبب قوله أن هذه المرحلة هي الأفضل للخصخصة، مرده إلى أن "أسعار أسهم شركات الاتصالات في المنطقة، وأسعار رخص هذه الشركات، هي اليوم في أعلى مستوياتها".

د. كمال شحادة:
الوقت ملائم جداً للخصخصة نظراً لارتفاع أسعار الرخص

زياد حايك:
الخصخصة تجذب الاستثمارات وترفع إيرادات الدولة

تقديم الطلبات والمزايدة في فبراير 2008

وحول عملية الخصخصة، قال **حايك** إنّ العملية ستؤدي إلى "جذب الاستثمارات، وخلق الوظائف ذات القيمة المضافة وزيادة إيرادات الدولة وخفض الدين العام وتطوير الأسواق المالية". وشدد على أن خصخصة قطاع الهاتف النقّال ترمي إلى أهداف أساسية، تتمثل في "إدخال المنافسة إلى القطاع لتحسين أدائه وتطوير نوعية خدماته وخفض تكلفته على المستهلك، وإطفاء جزء من الدين العام تمتص فوائده اليوم معظم إيرادات الدولة من القطاع". وأكد أن "لا مجال للتلاعب بإيرادات الخصخصة من جانب أي حكومة، لأنها تستعمل حصراً لإطفاء الدين العام". أما الهدف الرابع، فهو "تفعيل عجلة نمو الأسواق المالية في لبنان، لاسيما بورصة بيروت. ويتمثل الهدف الأخير بـ "وضع أرضية مناسبة لإيجاد فرص عمل جديدة".

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"